kitabweb-2013.forumaroc.net

المناهل

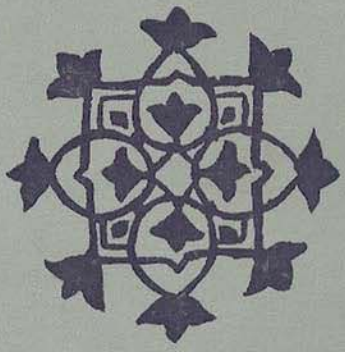

23

المناهل

تصدرها

وزارة الشؤون الثقافية

الرباط - المغرب

العدد الثالث والعشرون
السنة التاسعة

جمادى الأولى 1402
مارس 1982

فهرس

صفحة

تهنئة المناهل بعيد العرش المجيد

1) سوس عند الجغرافيين والمؤرخين قديما وحديثا
محمـــد الفاســـي 9

2) الوجـود والبحـــــر
محمد العربي الخطابي 27

3) خطـــــة الحسبـــــة..
عبـد الرحمـن الفاسـي 34

4) كتاب الإحاطة لابن الخطيب.
محمـد ابـن تاويـت 66

5) سلام البحيـــرة (شعـر).
علـــي الصقلـــي 130

6) الحركة القومية العربية في جنيف ما بين الحربين.
قاســـم الزهيـــري 133

7) عبـد الرحمـن الأديـب.
د. عبـد السـلام الهـراس 164

8) التطير والفأل في موروثنا العربي.
د. ابتسام مرهون الصفار 185

صفحة

9) أيـــام فـــي مراكـــش.
عبـد العلـي الوزانـي 209
10) تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم.
د. محمد عبد الوهاب خلاف 263
11) القصص الحيواني من الأدب الهندي إلى الأدب الفارسي
للمرحوم د. عبد اللطيف السعداني 289
12) لباب الأنساب لا بن الأثير ومعطياته الاجتماعية.
د. معـن خليـل عمـر 300
13) نظرة في كتاب الأصـول.
د. محمد خير الحلواني 323
14) الـزادان أو الرمـاد القتيـل (شعر).
حســـن الطريبـق 344
15) المغـرب في كتـاب الكامـل.
عبـد القـادر زمامـة 346
16) أنسيـة ابـن قتيبـة.
عبـد السـلام العلـوي 358
17) الاعـلام الثقافـي 364

نظـــرة فـــي كتـــاب

"الأُصُول" (*)

د. محمد خير الحلواني

لم يعن القدماء بشرح الأصول النحوية التي وجهتهم في دراساتهم. وأعانتهم على استنباط ماستنبطوه من قواعد وأحكام. إلا ما كان من دراسات ابن جني في «الخصائص». وأبي البركات الأنباري في «لمع الأدلة». وجلال الدين السيوطي في «الاقتراح» ولكنهم إلى هذا كانوا يسلكون في دراساتهم مسالك منهجية واضحة. لا تحس فحسب. بل تبدو جلية بارزة لكل من ينفذ النظر في بحوثهم.

أما المعاصرون فقد تعاقبوا على هذا الموضوع منذ ثلاثين سنة أو تزيد. وظهر في بلاد الشام ومصر غير كتاب يحمل هذا

(*) هو كتاب للدكتور تمام حسان. في أصول النحو وفقه اللغة والبلاغة.

العنوان(1). كان آخرها كتاب الدكتور تمام حسان «الأصول». الذي صدر عن دار الثقافة في الدار البيضاء سنة 1401 ـ 1981.

والدكتور تمام غني عن التعريف. فهو أستاذ أجيال وأجيال تخرجت به من كلية دار العلوم في القاهرة. وهو أيضا واحد من الرواد الذين درسوا اللسانيات في منابعها الأوربية. كما أنه صاحب نتاج شرق في بلاد العرب وغرب. وما بنا إلى ترجمته هنا. بل قصارى ما نريد أن نفعله هو أن نجعل من كتابه هذا منطلقا إلى تصحيح أوهام شاعت في بعض كتب «الأصول» المعاصرة. حتى لم ينج منها أستاذ كبير كالدكتور تمام.

غير أن هذا المنحى في دراسة كتابه ينبغي ألا يفضل ذكر الجوانب المشرقة فيه. وهي جوانب يصعب على غير الدكتور تمام أن ينفذ إليها. وأوثر هنا أن أشير فقط إلى واحدة منها. هي أن النحو العربي لم يقتبس مناهجه من المنطق الصوري. ولم يتأثره إلا بعد عصر المأمون(2). وقد كان الدكتور تمام في بحوثه الأولى ممن يقولون بالتأثر. ولا سيما في كتابه «مناهج البحث في

---

1) مثل : «في أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني، و «أصول اللغة والنحو» للدكتور حنا ترزي، و «أصول النحو العربي» للدكتور محمد خير الحلواني، و «أصول النحو العربي... للدكتور محمد عيد

2) انظر الصفحات : 58، و 73، و 190، و 193، و 220.

اللغة». وجميل منه أن يهتدي إلى الحقيقة في مسألة شاع فيها الخطأ. ولا يزال.

وما كنت لأكتب عن كتاب الدكتور تمام هذا البحث لولا أني أعرف أثره وألمسه في الدارسين والباحثين. وحري بمن كان مثله علما وشهرة أن يتسع صدره للنقد. وأن يجد فيه من أسباب المنفعة العامة ما يجده الأب الطيب حين يحاوره أبناؤه.

1 ـ أوهام في تاريخ النحو :

والذي رأيته بعد اطلاعي على كتاب «الأصول» أن الدكتور تمام شغل بدراسة اللسانيات القديمة التي يمثلها دوسوسير. وفيرث. وبلو مفيلد. وألم مؤخرا بالنحو التوليدي التحويلي. فصرفه هذا عن دراسة النحو العربي دراسة المتخصص. فصحيح أنه قرأ في سيبويه. إلا أنه لم يقرأ سيبويه. وصحيح أنه نظر في نحو المبرد. إلا أنه لم يدرس المبرد. ولعله أكب على دراسة كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري. و «الاقتراح» للسيوطي. ووجد فيها خلاصة المناهج النحوية السابقة. فضلا عن أنه متأثر بالجو الذي شاع بعد دراسات المرحوم أحمد أمين على النحو العربي في «ضحى الإسلام». فأعاد كثيرا من الأحكام وكأنها مسلمات لا تحتاج إلى برهان.

1) ولقد آن لنا أن نعرض شيئا مما وقفنا عليه في الكتاب. ففي الصفحة (37) يرى أن سيبويه لم يشافه عيسى بن عمر. ولم يدرس عليه. «وإنما تلقى آراءه عن الخليل فيما يبدو. وبذلك يكون عيسى في مرتبة الجد العلمي من إمام النحاة».

ولست أدري كيف توصل الباحث إلى هذا الحكم التاريخي. مع أن معظم القدماء الذين ترجموا لعيسى أو لسيبويه ذكروا صراحة أن الثاني أخذ عن الأول وشافهه. بل إن سيبويه نفسه صرح في كتابه غير مرة بأخذه عن عيسى وسماعه منه. كقوله : «والدئل بمنزلة النمر. تقول : دؤلي. وكذلك سمعناه من يونس وعيسى (3)». وقوله : «وقال الذين يخفضون : الا يا اسجدوا لله الذي يخرج الخب في السماوات. حدثنا بذلك عيسى(4)». وليس هذا قليلا في كتابه(5).

2) ومثل هذا ما ذكره في الصفحة «245» من أن يونس بن حبيب كان تلميذا لابن أبي إسحاق الحضرمي. وتأثره بعض التأثر. والحق أن يونس كان تلميذ أبي عمرو ابن العلاء. ولم

---

3) الكتاب : 3 / 343.

4) نفسه : 3 / 545.

5) انظر كتابنا : المفصل في تاريخ النحو العربي. الجزء الأول، ص : 160. نشر مؤسسة الرسالة بيروت : 1399 ـ 1979.

يأخذ شيئا عن الحضرمي. ولم يسمع منه سماع الطالب. وذلك واضح في رواية ابن سلام الجمحي عن أبيه أنه قال: «قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا. قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق. قال: نعم. عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا. عليك بباب من النحو يطرد وينقاس(6)».

وواضح من سياق الرواية أن يونس لم يتلمذ للحضرمي. ولم يتأثره. ولم يسمع منه في حلقة الدرس. بل سأله سؤالا في اللغة لا في النحو. ولم تخل صيغة السؤال من التحدي.

3) ومن هذا أيضا أن الدكتور تمام لا يرى في أبي عمرو بن العلاء نحويا ذا بال. فهو عنده «ألصق بالقراءة والرواية». ويبرهن على ذلك بأن سيبويه «لم يرو عنه من الآراء النحوية شيئا ذا بال. ولكنه روى عنه شواهد من اللغة». (ص: 37. وانظر: 245 ـ 246).

وأكاد أجزم بأن هذا الرأي يرجع إلى أن تاريخ الأدب في العصر الحديث سبق تاريخ النحو. فقد عني الباحثون بالشعراء والكتاب قبل أن يعنوا باللغويين والنحاة. ومن أجل ذلك ظهر

---

6) نفسه: 1 / 147. وانظر: طبقات ابن سلام: 1 / 17.

الجانب الأدبي في أبي عمرو ولم يظهر جانبه النحوي. وهو جد كبير(7)

وإذا وازنا بين نحو أبي عمرو الذي نقل إلينا. ونحو الحضرمي وعيسى بن عمر. وجدنا نحوه يفوق نحوهما معا. لا من حيث «الكم» فحسب. بل من حيث «النوع» أيضا. لأنه عاش بعد الحضرمي سبعا وثلاثين سنة. وهي مرحلة كافية لمن كان مثل أبي عمرو شغفا بالعلم. وعكوفا عليه. أن يصل فيها إلى أصول لم يبلغها سلفه. وأن يقف على ظواهر لم تتهيأ لمن قبله.

وهناك وثيقة تاريخية تشهد على هذا. هي قول يونس بن حبيب في كل من الرجلين. إذ ذكر أن علم الحضرمي في أيامهم لا يعد شيئا. على حين قال في نحو أبي عمرو : «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله(8)» وثمة وثيقة أخرى عن أبي محمد اليزيدي الذي يقول : كنت جالسا مع الفضل. فقال لي : من كان أعلم بالنحو : الكسائي أو أبو عمرو ؟ قلت : أصلحك الله. لم يكن بالنحو أعلم من أبي عمرو(9)».

---

7) انظر دراستنا المطولة عن نحو أبي عمرو في كتابنا «المفصل...» 1 / 173 ـ 197.

8) طبقات ابن سلام : 1 / 15 ـ 16.

9) مجالس العلماء : 171 ـ 172.

وما لنا نحتج بمن عاصره، وبين أيدينا كتاب سيبويه، و «معاني» الفراء و «مجاز» أبي عبيدة، وفيها لأبي عمرو من الآراء النحوية الدقيقة ما يشهد بأنه كان تمهيدا صالحا لظهور عباقرة النحو البصري الثلاثة : يونس والخليل، وسيبويه، وأستاذا كبيرا للكوفيين : الرؤاسي، والكسائي، وبأنه أول من حقق القياس النحوي بمعناه الاصطلاحي، أما ما ذكره القدماء عن قياس الحضرمي فلا يعدو المقصود منه «القاعدة النحوية»، ولهذا بحث طويل أرى ألا أخوض فيه هنا.

والحق أن نحو أبي عمرو شمل الأبواب كلها، فالمنقولات عنه تشمل النداء، والاستثناء، والممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، وضمير الفصل، والأعلام، ونصب المصدر الواقع موقع الفعل، والنسب والتصغير، والهمز، وصيغ الأفعال، وتصريفها، والإبدال، والإعلال، كما نراهم ينقلون عنه رأيه في بعض التراكيب المحنطة، كقولهم : أما أنت منطلقا انطلق معك، وقولهم : أما العبيد فذو عبيد، وقولهم : داري خلف دارك فرسخان، و....الخ.

وينبغي أن نعرف هنا أن سيبويه وصاحبيه لم ينقلوا آراء أبي عمرو النحوية في هذه الأبواب إلا فيما يشكل من التراكيب.

وهذا يعني أنه ضرب فيها جميعا بسهم وافر. وتجاوز فيها الأصول الأولى التي تعنى بها المختصرات.

نخلص من هذا كله إلى أن أبا عمرو كان نحويا عظيما. اصطنع بعض الأصول فسادت في نحو تلامذته وخالفيه. ورسخ بعض المباديء فطورها من جاء بعده. وكان أثره في عباقرة النحو العربي كبيرا جدا. ولا سيما في منهج الاحتجاج والاستقراء. وفي كثير من الآراء الجزئية(10).

2 ـ أوهام في أصول النحو :

1) وما جاء في الجانب الأصولي أكبر وأبلغ خطرا مما جاء في الإشارات التاريخية. وربما كان أهم ما فيه أن الدكتور تمام لم يستقر «الأصول» من كتب النحاة أنفسهم. بل رجع خاصة إلى كتاب «الإنصاف» للأنباري. وإلى كتاب الاقتراح للسيوطي. وإلى ما كتبه بعض المعاصرين كالأستاذ سعيد الأفغاني.

ولقد كان الاعتماد على كتاب «الإنصاف» في مطلع البحوث النحوية لهذا القرن مما أدى إلى تشويه «الصورة المذهبية» في تاريخ النحو العربي. وإلى اضطراب الرؤية وزوغانها في تحديد أصول كل مذهب. وذلك جلي بين فيما كتبه المستشرق الألماني

---

10) انظر على سبيل المثال : سيبويه : 3 / 293 و 3 / 294، ومعاني القرآن للفراء : 1 / 121، و 2 / 355، ومجاز القرآن لأبي عبيدة : 1 / 123 و 274....

«فايل» من مقدمة لكتاب «الإنصاف». على الرغم من تحفظاته وإشاراته الدقيقة. كما هو جلي أيضا في الأحكام السريعة التي أطلقها المرحوم أحمد أمين فيما كتبه عن البصريين والكوفيين في كتابه «ضحى الإسلام». وفيما كتبه / الدكتور مهدي المخزومي عن «مدرسة الكوفة» والدكتور عبد الرحمن السيد عن «مدرسة البصرة».

فأبو البركات الأنباري أقدم على عمل لا يخلو من غرابة في منطق البحث الحديث. ولكنه كان طبيعيا في عصره. ذلك أنه أنشأ كتاب «الإنصاف» في الحكم بين المذهبين وهو لا علم له بالنحو الكوفي. إلا ما قرأه من نتف يسيرة في كتب نحاة غير كوفيين. وجل ما نسبه إلى نحاة الكوفة من آراء ومذاهب إنما اقتبسه من شرح السيرافي على سيبويه. وأمالي ابن الشجري. ومشكل إعراب القرآن لمكي القيرواني. وبعض كتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني. ولم يرجع البتة إلى كتب الكوفيين ليتحقق من صحة ما ينسبه إليهم. ومن أجل ذلك وقع في أوهام كثيرة. ونسب إلى نحاة الكوفة مالم يخطر لهم ببال. على غرار ما ساقه من مسائل اشتقاق «اسم» و «نعم وبئس». و «إلا» في الاستثناء. وعشرات المسائل

وفوق ذلك كان يستخدم في الحوار الذي اصطنعه أسلوبه «الشخصي» - إن صح التعبير - وهو أسلوب غني بمعطيات علم

الكلام. والفقه. والجدل. وكان يسوقه على ألسنة الكوفيين تارة. وعلى ألسنة البصريين تارات. فإذا انحاز إلى جانب البصري ظهر البصريون أصحاب قياس. ومنطق. وتدقيق في السماع. ورفض لكل مسموع. وظهر خصومهم آخذين بالشواذ. معتمدين على القليل النادر. غير دقيقين في معيار الفصاحة. ولا في إقامة القياس. وفي المسائل التي انحاز فيها إلى الكوفيين انعكست الصورة. فإذا البصريون هو أصحاب السماع. والقلة. واضطراب القياس. وإذا الكوفيون هو القياسيون. وأصحاب الجدل والمنطق ورفض المسموع الذي لا تتوافر فيه القاعدة المطردة(11).

ذلك كله يفرض على الباحث في أصول النحو العربي أن يرجع إلى تراث النحوي نفسه، أو تراث الاتجاه المذهبي الذي يدرسه، ولا يعتمد كتابا ككتاب الإنصاف، حافلا بالتدليس، والتدخل، وتركيب المسائل، وإلا غدت أحكامه بعيدة عن الدقة، ولا تصور الحقيقة، ولا تؤرخ لما كان.

2) وفي ذهن الدكتور تمام أن النحاة القدماء الذين شافهوا العرب لم يستنبطوا أحكامهم من كلام العرب «اليومي» وإنما اعتمدوا فقط ـ كما يقول ـ على الشعر أو لغة الأدب. (أنظر الصفحات : 88، 99، 100، 101، 102).

---

11) انظر تفصيل ذلك في كتابنا : الخلاف النحوي بين المذهبين. دار القلم. حلب 1974.

وأدى به هذا الاعتقاد إلى أن النحاة رجعوا إلى اللغة المكتوبة، دون المنطوقة، وأخذ عليهم أنهم غفلوا عن أن «اللغة الحية إنما تستحق وصفها بالحياة بسبب تداولها لا بسبب تدوينها». حتى الذين شافهوا الأعراب في البوادي والأسواق «تركوا - في رأيه - النظر فيما جمعوا من مادة، إذ اتكلوا على ما كان من تدوين للنص أو الشاهد، ناوين أن يعودوا إلى النص المكتوب عند عودتهم إلى المدينة، فحين عادوا إلى ما كتبوا لم يعودوا في الحقيقة إلى لغة مسموعة منطوقة، وإنما عادوا إلى نص مكتوب». (ص : 101).

ولم أستغرب أن يصدر مثل هذا الرأي عن الأستاذ الكبير، فقد طالما رددته كتب الأصول واللسانيات منذ المرحوم إبراهيم أنيس حتى الآن، وأظن أن الدكتور تمام واحد من المسهمين في ترسيخ هذا الوهم في عقول طلابهم الذين صاروا اليوم أساتذة، ولو كان هذا الزعم مما تؤيده الوقائع لكان لزاما علينا وعلى أي باحث أن يأخذ به ويصدر عنه، ولكننا مع الأسف - لا نكاد نرجع إلى كتب التراث في القرنين : الأول والثاني حتى نجد المادة المستقراة إنما تعتمد في المنزلة الأولى على كلام العرب اليومي، بل إن الشواهد منه تفوق في عددها شواهد الشعر، وشواهد القرآن الكريم.

فمنذ أيام الحضرمي المتوفى سنة 117 للهجرة نجد الاعتماد على اللغة المنطوقة دون المكتوبة، فلقد حدثنا سيبويه أن ابن أبي إسحاق

هذا سمع الشاعر المعروف كثير عزة يقول : «صار بمكان كذا كذا...» بإمالة فتحة الصاد من الفعل «صار»(12). ولما جاء تلميذه عيسى بن عمر سلك المسلك نفسه، إذ أفاد من الوسط اللغوي في البصرة، فاتصل بالأعراب الذين كانوا يختلفون إلى المربد، فيسألهم، ويروي عنهم. جاء في جمهرة ابن دريد عن الأصمعي أن عيسى قال : «سألت أعرابيا : كيف تقول : استخذأت ؟ فقال : إن الأعراب لا تستخذئ(13). بالهمز، وذكر سيبويه أن عيسى سمع من العرب الفصحاء من يرفع الفعل المضارع وإن توافرت له شروط النصب، فجعل ذلك قاعدة نحوية(14).

وفي تراث أبي عمرو يعمق هذا ويكثر، فقد احتج بكلام الناس لعهده، كالأعرابي المحرم في مكة، والمهدي الحجازي، والمنتجع التميمي، وأبي خيرة قبل أن يلين جلده(15)، بل إنه كان يرتاب بفصاحة بعضهم، فيخضعهم للتجربة اللغوية.

وما نكاد نصل إلى مرحلة النضج النحوي التي يمثلها يونس والخليل وسيبويه والأخفش في البصرة، ويمثلها الكسائي والفراء في بغداد، حتى نجد الاعتماد على الكلام المنطوق لا يزيد فقط على ما يسميه الدكتور تمام «لغة أدبية». بل يطغى

---

12) الكتاب : 4 / 121.

13) الجمهرة : 2 / 204 ـ 205.

14) الكتاب : 3 / 16.

15) انظر : الموشح : 125، وطبقات الزبيدي : 35 و 36 و 43.

عليه طغيانا واضحا لا سبيل إلى إنكاره. ويكفي أن نرجع إلى كتاب سيبويه. وكتاب الفراء أو الأخفش في معاني القرآن حتى نقف على هذه الظاهرة البينة

إن النحاة استنبطوا قواعدهم من الكلام المنطوق. وكانوا يستنكرون العودة إلى اللغة المكتوبة من غير إجازة. ولا يثقون بمن يأخذ علمه من الكتب. أما الظواهر اللهجية كالكشكشة والعجعجة وأمثالهما فقد كانوا يتجاوزونها لأنها لا تعدو أن تكون ظواهر صوتية لا تمس التركيب النحوي. ولا البنية الصرفية.

وأكثر من ذلك أنهم كانوا لا يثقون بالشعر إلا إذا سمعوه من أعرابي فصيح. أو من شيخ لهم يرويه عن أعربي فصيح. وما أكثر هذا في كتب سيبويه والفراء وأبي عبيدة والأخفش ومن عاصرهم. وهذا الاتجاه الأصولي هو الذي جعل الشواهد من شعر عدي بن زيد. وأبي دؤاد الإيادي قليلة جدا. لأن أعراب نجد لم ترو قصائدهما. كما يقول الأصمعي(16).

3) وكما جار الدكتور تمام في حكمه على النحاة بهذه الظاهرة. جار عليهم أيضا بحكم آخر. إذ ذهب إلى أنهم لم يفرقوا بين عصر وعصر. لأنهم ـ كما يقول ـ «استنبطوا قواعدهم من شعر مرئ القيس ومن بعده. إلى ابن هرمة في نهاية القرن الثاني

16) انظر مواضع متفرقة من كتابنا : أصول النحو العربي. نشر جامعة تشرين. سورية 1978.

الهجري. لم يفرقوا بين شاعر وشاعر. ولا بين قرن سابق وآخر لاحق. في فترة تمتد أربعة قرون» (ص : 115).

والحق أن هذا الأصل النحوي التبس على كثير من الباحثين. وكنا نأمل من الدكتور تمام. وهو من هو. أن يجلو لنا جانبه. ويكشف لنا عن أسراره؛ وأكبر الظن أن هذه التهمة ألحقت بالنحاة العرب من جراء إطلاع اللسانيين في بعض البلاد العربية على المنهج السانكروني الذي دعا إليه دوسوسير في العصر الحديث. ومن جراء إطلاعهم أيضا على الحملة الصاخبة التي شنها اللسانيون الأوربيون على نحوهم التقليدي. فحاكوهم في بداية الأمر. ثم صار هذا الرأي وهما شائعا يقول به من يقول. كأنه مسلمة لا تحتاج إلى دليل. ولا إلى إعادة نظر

والواقع أن النحاة العرب بحثوا في ظواهر التركيب النحوي. والبنية الصرفية. وتركو البحث في الدلالة. والأصوات. والنحو اللغوي للغويين. ومن طبيعة الظواهر التي بحثوا فيها أن تستعصي على التطور إذا لم تختلط اللغة بلغة أخرى. وهذا المناخ كان يشمل اللغة العربية منذ امرئ القيس حتى ابن هرمة في قلب البادية. لا في أطرافها ولا في مدنها. فلو أن إنسانا قام بتجربة فتتبع ظاهرة من الظواهر في لغة هذه الحقبة. لما وجد فارقا يميز التركيب النحوي في زمن امرئ القيس عن نظيره في زمن ابن هرمة. ولا سيما في لغة الشعر والقرآن.

وفعلا قام بمثل هذه التجربة أحد الباحثين(17). فتتبع ظاهرة واحدة في شواهد سيبويه. وفيها الشعر والقرآن. وفيها ما قاله سكان نجد وتهامة. وأهل الحجاز واليمن. وفيها أيضا ما قاله الشعراء قبل امرئ القيس. وبعده. وبعد العصر الأموي. ومع ذلك كله كانت النتيجة واحدة لم تختلف في لغات الشعراء على اختلاف عصورهم وأصقاعهم. وفي لغة القرآن الكريم.

أما الظاهرة التي تتبعها الباحث فهي الجمل الفعلية والجمل الإسمية واستخدامها في اللغة الأدبية. فكانت النتيجة كما يلي :

1) شواهد القرآن عددها 432

ـ الجمل الفعلية فيها 372

ـ الجمل الإسمية 47

2) شواهد الشعر عددها 1049

ـ الجمل الفعلية 949

الجمل الإسمية 93

هذه النتيجة تدل على أن المنحى التركيبي في هذه الجزئية لم يتطور. ولا شك أن الظواهر التركيبية الأخرى حافظت على سمتها لا إلى أيام ابن هرمة فحسب. بل إلى أيام المتنبي ومن بعده.

---

17) هو الدكتور عبد الفتاح الدجني. انظر كتابه : ظاهرة الشذوذ، ص : 118.

تلك مسألة. وهناك مسألة أخرى أكثر أهمية. هي أن من يحصي الشواهد النحوية في كتابي سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، يجد أن النحاة الرواد عنوا باللغة الأموية أكثر من عنايتهم باللغة الجاهلية. ولهذه الظاهرة في أصولهم وجهان :

ـ الوجه الأول أن سيبويه كان يلح على صفة الفصاحة في استقرائه للغة المنطوقة التي كان يسمعها مباشرة من الفصحاء، وهذا في كتابه أكثر من أن يشار إليه. أما الفراء فكان ينسب الأعرابي الذي يحتج بلغته إلى قبيلته. كأن يقول : سمعت أعرابيا من أسد، أو من تميم، أو من قيس، وربما سماه باسمه، كما كان يفعل حين يستقري لغة أبي ثروان، وأبي الجراح، وغيرهما. وهذا يعني أنهما كانا يستقريان اللغة المنطوقة في عصرهما، لا في عصر امرئ القيس.

ـ والوجه الثاني يرتبط بالأول، وهو أنهما غالبا ما ينسبان الأبيات الشعرية التي يحتجان بها إلى إنشاء الأعراب الفصحاء في أيامهما، وذلك يعني أن الجماعة اللغوية لعصرهما تتبنى اللغة في عصر امرئ القيس أو النابغة، أو عنترة.

وأكثر من ذلك دلالة هو أن الشعراء الذين استقريت لغتهم أكثر من غيرهم هم شعراء بني أمية الذين عاصروا أبا عمرو، والحضرمي، وعيسى، والخليل ويذهب الفرزدق بأوفر حظ من

شواهد سيبويه. ثم يليه جرير. ثم ذو الرمة والعجاج. ورؤبة. أما شعراء الجاهلية فأكثرهم مادة في شواهد سيبويه هو الأعشى. ومع ذلك لا يرقى إلى خط رؤبة وأبيه العجاج. والمعروف أن الأعشى أدرك الإسلام. ثم يقل حظ امرئ القيس والمهلهل من المتقدمين. ويضؤل حظ ابن هرمة وأبي حية النميري من المتأخرين.

قد يقال هنا : إن العصبية للقديم عند أبي عمرو بن العلاء مثلا معروفة ومدونة أخبارها في غير كتاب. وهذا اعتراض قد يكون وجيها. ولكنه لا ينقض الوقائع والإحصائيات التي قدمناها. لأن أبا عمرو كان يحتج بشعر عمر بن أبي ربيعة. ويصحح ضبط كلمة لغوية من إنشاد أعرابية في زمن الحجاج. ويحتج بكلام أعرابي من اليمن على جواز تأنيث «الكتاب». ويستعين بأعرابي محرم على تفسير اشتقاق «الخيل». واعتمد لغة المنتجع التميمي والمهدي الحجازي لإثبات ظاهرة إعرابية تختلف فيها لهجتا نجد والحجاز(18)

وحقيقة الأمر أن النحاة كانوا يعنون بالتقسيم المكاني أكثر من عنايتهم بالتقسيم الزماني. ودليل ذلك أن زمنا واحدا ضم بشارا. ومروان بن أبي حفصة. وأبا نواس من شعراء المدينة. وابن ميادة. وابن هرمة. وأباحية النميري. من شعراء البادية. ومع

18) انظر : المفصل في تاريخ النحو العربي : 1 / 185 وما بعدها.

ذلك لا نجد للثلاثة الأوائل نصيبا في كتب النحو المتقدمة. على حين نجد فيها شواهد ـ ولو قليلة ـ للثلاثة الآخرين. وفلسفة هذا الأصل عند النحاة هي أن اللغة في البادية لم تفسد كما فسدت في المدن. لأنها لم تجاور لغة أخرى. ولم تختلط بها. فإذا كان التطور الصوتي والدلالي حتميا في قوانين اللغة. فإن التطور التركيبي يختلف.

4) شيء آخر نرى من المفيد أن نشير إليه إشارة موجزة في حديثنا عن كتاب الدكتور تمام. هم أنه جعل العلة النحوية جزءا من القياس. لا قسيما له. ولعل الذي حمله على ذلك هو ما ذكره القدماء من أركان القياس التي هي : المقيس. والمقيس عليه. والعلة. والحكم. غير أن العلة هنا ذات معنى ضيق لا يمكن أن ينسحب على جميع العلل النحوية. فهو لا يزيد عن التماس العلاقة التشبيهية بين المقيس والمقيس عليه. على حين تعني العلة النحوية التي هي قسيم القياس شيئا أكثر أهمية. هو تفسير الظواهر اللغوية. ما استقر في بنية اللغة نظاما ثابتا. وما عرض في شعر أو خطاب على سبيل الترخص أو الضرورة. والدليل على ذلك أن النحاة يعللون كثيرا من الظواهر دون أن يكون هناك ظل للقياس. كعلة التخفيف. وعلة الاستثقال. وعلة الاستغناء. وعلة التعويض. وعلة الجوار. و... الخ.. وقد اقتبس الدكتور تمام نفسه

كثيرا من هذه المصطلحات في كتابه. مما يخلط بين المفهوم الضيق للعلة. والمفهوم العام.

5) ولندع هذه المسائل الأصولية. ولنقف عند مسألتين أخريين التبس فيهما على الدكتور تمام فهم القدماء. أما الأولى فجاءت في قوله (ص : 192) : «أما بالنسبة لكون النحاة كانوا أو لم يكونوا عالة على الفقهاء. فما علينا إلا أن نستمع إلى ابن جني وهو يقول : (وكذلك كتب محمد بن الحسن. رحمه الله. إنما ينتزع أصحابنا منها العلل. لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه. فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق). ثم فسر الدكتور تمام عبارة «أصحابنا» في نص ابن جني بأنه يمكن أن يقصد بها النحاة المتأخرين.

والحق أن مثل هذا الفهم لكلام ابن جني وقفت عليه في غير كتاب من كتب الأصول المعاصرة. وهو شيء لم يقصد إليه ابن جني ولا أراده. فقوله (أصحابنا) لا يريد به النحاة. لا متقدمين ولا متأخرين. بل أراد به على وجه اليقين أصحابه الفقهاء. ممن كانوا على مذهب أبي حنيفة. وكانوا يعبون في دراساتهم من كتب محمد بن الحسن. ويستخرجون منها العلل. ويجمعون بعضها إلى بعض. وقد ساق ابن جني هذا الكلام حين تحدث عن مضمون كتابه «الخصائص». وحين ذكر أن ما جاء به

من حديث مفصل عن الأقيسة والعلل لم يكن من إبداعه. ولا هو صاحبه. ولكنه وجده منثورا في كتب النحاة السابقين. متباعدا بعضه عن بعض. أو مضمرا في أذهانهم. فجمعه بالملاطفة والرفق. فكان مثله مثل أصحابه : الفقهاء الأحناف الذين جمعوا العلل الفقهية ونظموها مما وجدوه في كتب محمد بن الحسن. والغريب أن المرحوم النجار ـ محقق كتاب الخصائص ـ أشار إلى هذا في حاشية الصفحة نفسها.

أما المسألة الثانية التي التبس فيها على الدكتور فهم كلام النحاة القدماء فهي من المسائل التي تتعلق بالاشتقاق. فقد ذكر في الصفحة (247) أن الخليل «صرح في النحو بأن أصل الاشتقاق هو المصدر. وأومأ في المعجم إلى أن الأصل هو أصول المادة الثلاثة».

والحق أن الخليل وتلامذته البصريون لا يذهبون إلى أن المصدر أصل الاشتقاق على نحو مطلق. بل يذهبون إلى أصل الفعل. وذلك واضح في كلام سيبويه في مطلع كتابه : «وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. أي المصادر. وقد فصل الزجاجي هذا في كتاب الإيضاح في علل النحو. وساق مناقشة دارت بينه وبين أبي بكر بن الأنباري(19). كما جعلها

---

19) الإيضاح في علل النحو ص 56 وما بعدها. دار النفائس 1399 ـ 1979.

أبو البركات صاحب «الإنصاف» مسألة خلافية(20) ولم يذكر أي من الرجلين أن المصدر أصل المشتقات عامة. لأن الخلاف في المصدر والفعل أيهما مشتق من الآخر. ليس غير.

هذه أشياء رأيتها في كتاب الدكتور تمام. وهناك أشياء أخرى آثرت ألا أذكرها هنا. لأنها تحتمل المناقشة والجدل. وهي كلها ـ ماذكرته وما لم أذكره ـ لا تستطيع أن تنال من كتاب الدكتور تمام. فأي كتاب يخلو مما يحس به غير صاحبه. و «كفى المرء نبلا أن تعد معايبه».

الرباط **د. محمد خير الحلواني**

---

20) المسألة : 28. ص : 235 وما بعدها القاهرة : 1380 ـ 1961.